Jamhuuriyada Federalka Soomaaliya
Ergada Joogtada ah ee Qaramada
Midoobey - New York

جمهورية الصومال الفيدرالية
البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة
نيويورك

Federal Republic of Somalia
Permanent Mission to the United Nations
New York

بيان الصومال امام مجلس الأمن في الجلسة المفتوحة حول مكافحة الإرهاب بقيادة أفريقية وتركز على التنمية:

تعزيز القيادة الأفريقية وتنفيذ التدابير المضادة

مبادرات الإرهاب يلقيه سعادة الوزير احمد معلم فقه وزير الخارجية و التعاون الدولي - نيويورك

٢١ ديسمبر ٢٠٢٥

سيدي الرئيس،

في مستهل كلمتي، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للرئاسة الجزائرية الشقيقة على تنظيم هذا الاجتماع البالغ الأهمية، والذي يعكس التزامنا الجماعي بمواجهة ظاهرة الإرهاب، التي تشكل تهديدًا خطيرًا للسلم والأمن الدوليين، وخاصة في قارتنا الأفريقية. كما أعرب عن تقديري للسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام، على إحاطتها القيمة التي مهدت الطريق لنقاشنا اليوم.

إن الإرهاب في أفريقيا ليس مجرد تهديد أمني؛ بل هو ظاهرة معقدة تؤثر على استقرار دولنا ومستقبل شعوبنا. ومع ذلك، فإن قارتنا ليست متفرجًا سلبيًا على هذا التحدي. أفريقيا اليوم هي منبع للمبادرات الرائدة والحلول المبتكرة، وقد حان الوقت لنروي قصتنا بأنفسنا، مسلطين الضوء على نجاحاتنا وتجاربنا التي أظهرت فعالية الحلول الأفريقية عبر القارة.

قبل عشرين عامًا، أسسنا مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، والذي أصبح رمزًا لتصميمنا على التصدي لهذه الظاهرة من خلال حلول أفريقية محلية. ومن خلال مبادرات مثل "عملية نواكشوط"، عززنا التنسيق الاستخباراتي والعمليات المشتركة في منطقة الساحل والصحراء. كما شكلت "مبادرة أكرا" منصة فعالة لمعالجة الجريمة المنظمة ومنع انتشار الإرهاب في غرب أفريقيا.

سيدي الرئيس،

أود أن أشارككم تجربة بلادي، الصومال، التي تقف في الخطوط الأمامية لمكافحة الإرهاب في منطقة القرن الأفريقي. خلال العامين الماضيين، تمكنت الحكومة الصومالية من استعادة مساحات شاسعة يقطنها أكثر من ثلاثة ملايين نسمة كانت تحت سيطرة حركة الشباب الارهابية، التي تُعد من أخطر الجماعات الإرهابية في أفريقيا.

لقد تبنينا استراتيجية شاملة ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية: المواجهة الفكرية، العمليات العسكرية، وتجفيف الموارد المالية للإرهاب.

على الصعيد المالي: نجحنا في إغلاق حوالي 500 حساب مالي كانت تُستخدم لتمويل أنشطة

إرهابية داخل وخارج البلاد. تم تفكيك جميع نقاط التفتيش غير القانونية التي كانت تستخدمها

حركة الشباب لفرض ضرائب غير مشروعة، وتم اعتقال المسؤولين عن جمع الأموال لصالح الحركة. كما أقر البرلمان تشريعات تهدف إلى سد الثغرات القانونية التي تُستغل لدعم الأنشطة الإرهابية، وتعزيز الشفافية والمساءلة. هذه الإجراءات تعكس التزام الحكومة بتعزيز سيادة القانون وإضعاف القدرات المالية للجماعات المتطرفة، مما يساهم في استعادة الأمن والاستقرار.

الصعيد الفكري: نظمنا مؤتمرًا وطنيًا لعلماء الدين والدعاة في مقديشو، مما أدى إلى توافق على نهج موحد يفضح الأيديولوجيات المتطرفة ويدحض المزاعم الباطلة للجماعات الإرهاب. استغلت الجماعات الإرهابية الدين الإسلامي بشكل مغلوط لتحقيق أهدافها، مما أدى إلى استقطاب العديد من الشباب. في هذا السياق، أصدر العلماء فتاوى توضح زيف هذه التفسيرات المنحرفة، مؤكدة أن أعمال هذه الجماعات لا تمت للإسلام بصلة. وقد ساهمت هذه الفتاوى في تصحيح المفاهيم الخاطئة وتقويض محاولات الجماعات لتجنيد الشباب، وتعزيز الفهم الصحيح للإسلام القائم على الاعتدال والرحمة.

على الصعيد العسكري، تواصل قواتنا الوطنية عملياتها الحاسمة ضد الإرهاب، وقد حققت إنجازات ملموسة في استعادة الأمن والاستقرار. تمكنت الحكومة الصومالية، خلال العامين الماضيين، من تحرير ما يقارب نصف الأراضي التي كانت تحت سيطرة حركة الشباب، حيث أُعيد بسط سيادة الدولة في تلك المناطق.

وفي إطار التزامنا بتحقيق الاستقرار، لم تقتصر جهودنا على العمليات العسكرية فقط، بل ركزنا أيضًا على توفير الخدمات الأساسية للسكان المحررين، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية، لضمان عودة الحياة الطبيعية وتعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

تجربتنا أكدت أن الإرهاب لا يعرف حدودًا، مما يجعل التعاون متعدد الأطراف ضرورة حتمية. ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل الدور السلبي الذي تلعبه التدخلات الأجنبية في تفاقم التحديات.

تلعبه التدخلات الأجنبية في تفاقم التحديات.

سيدي الرئيس،

ندرك تمامًا أن الحلول العسكرية وحدها لا تكفي. لذلك، ندعو إلى تبني نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للإرهاب من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

أولًا: ربط التنمية بالأمن.

التطرف ينمو في بيئة من الفقر والبطالة. لذا، يجب أن تكون التنمية المستدامة في صلب استراتيجياتنا لمكافحة الإرهاب. في هذا السياق، نؤكد على ضرورة إصلاح الهيكل المالي الدولي لدعم أهدافنا التنموية. من غير المقبول أن تُخصص أفريقيا 163 مليار دولار لسداد الديون في عام 2024، في حين أن هذه الموارد يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية.

ثانيًا: ضمان تمويل مستدام للسلام.

اعتماد القرار 2719، الذي يتيح تمويل مهام الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام من مساهمات الأمم المتحدة بنسبة تصل إلى 75%، يُعد خطوة تاريخية. لكن تفعيل هذا الإطار بشكل كامل هو المفتاح لضمان استدامة الجهود الأفريقية.

ثالثًا: تعزيز التعاون بين المؤسسات الأفريقية وآليات الأمم المتحدة مع الحفاظ على القيادة الأفريقية.

الحلول الأفريقية هي الأنسب لمعالجة التحديات الأفريقية. ومع ذلك، يجب تعزيزها بشراكات دولية عادلة تدعم قدراتنا دون المساس بسيادتنا. تجربة الصومال أثبتت أن الجمع بين التدابير العسكرية والاقتصادية والفكرية يمكن أن يحقق نتائج ملموسة وفعالة.

سيدي الرئيس،

رغم التحديات الكبيرة، يظل التزامنا بمبادرة "إسكات البنادق" ثابتًا. رؤيتنا لقارة مزدهرة وآمنة هي الدافع وراء جهودنا، وإيماننا بأن الحلول الأفريقية هي السبيل لتحقيق أمننا الجماعي هو ما يوحدنا.

شكرً .قوتنا تكمن في وحدتنا، ونجاحنا يعتمد على التزامنا بمبادئنا وأهدافنا المشتركة

425 East 61st Street, Suite 702 New York, N .Y. 10065 Tel: (212) 688-9410 Fax: (212) 759-0651